العرب
الجمعة 2021/09/17
السنة 44 العدد 12182

عقوبات أوروبية في انتظار معرقلي الحكومة اللبنانية الجديدة

تسعة تعهدات ومهمة إنقاذية.. أبرز بنود بيان حكومة لبنان

رغم الانفراجة السياسية وتمكن الفرقاء السياسيين من تشكيل حكومة لبنانية جديدة لا تزال المؤسسات الأوروبية تضغط من أجل إنجاح مهام الحكومة التي من المحتمل أن تتعرض لانتكاسة.

الرغيف أولوية عاجلة

بيروت – تعكس توصية البرلمان الأوروبي الخميس بضرورة نظر الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات على الساسة اللبنانيين الذين يعرقلون مسار الحكومة الجديدة، حالة من عدم الارتياح لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع عقب تشكيل حكومة جديدة تتصيّدها آليات تعطيل سياسية كثيرة.

وأوصى البرلمان الأوروبي المؤسسات الأوروبية بعدم تخفيف الضغوط عن الساسة اللبنانيين وأن سيف العقوبات لا يزال خيارا قائما في مواجهة "مساعي إفشال العملية السياسية الديمقراطية أو تقويضها".

وحث البرلمان بشدة الزعماء اللبنانيين على الالتزام بالوعود التي قطعوها وأن يكونوا حكومة فاعلة، في إشارة إلى تعهدهم بمعالجة إحدى أسوأ أزمات الانهيار الاقتصادي في العالم.

نجيب ميقاتي

دائما نحتاج إلى التضامن لتحقيق الإنتاجية المطلوبة

ووافق الاتحاد الأوروبي في يونيو على إعداد إجراءات حظر سفر وتجميد أصول للسياسيين اللبنانيين المتهمين بالفساد وعرقلة جهود تشكيل الحكومة وسوء الإدارة المالية وانتهاك حقوق الإنسان.

ولم يُذكر أي من هؤلاء الزعماء بالاسم بشكل رسمي، إلا أنه في ظل الانهيار المالي وزيادة التضخم وانقطاع الكهرباء ونقص الغذاء يأمل البرلمان أن تسترعي دعوته انتباه الساسة اللبنانيين، والكثير منهم لهم أصول في الاتحاد الأوروبي.

ويأتي التهديد الأوروبي في وقت أقرت فيه الحكومة اللبنانية البيان الوزاري (خارطة طريق) من أجل عرضه على البرلمان في جلسة منح الثقة التي من المنتظر أن تعقد بداية الأسبوع القادم على أقصى تقدير.

والبيان الوزاري هو برنامج عمل الحكومة للمرحلة المقبلة، وبناء عليه تعلن الكتل البرلمانية موقفها منها، أي منحها الثقة أو عدم منحها.

وتبدو حكومة ميقاتي في طريق مفتوح نحو نيل ثقة البرلمان اللبناني رغم أن مواقف كتل نيابية وازنة -على غرار كتلة تيار المستقبل- لم تظهر للعلن حتى مساء الخميس.

وأقر مجلس الوزراء اللبناني الخميس البيان الوزاري لحكومة نجيب ميقاتي، وهي تحوي 9 تعهدات و9 ثوابت وطنية فضلا عن "مهمة إنقاذية". وشكر ميقاتي أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بصياغة البيان الوزاري والوزراء على التعاون الذي أبدوه، مركزاً في مستهل جلسة مجلس الوزراء على الجو الذي ساد بين أعضاء اللجنة ومذكّراً بالحاجة الدائمة إلى التضامن لتحقيق الإنتاجية المطلوبة للحكومة.

وتشكلت الحكومة اللبنانية عقب 13 شهرا من التعثر بسبب خلافات سياسية، بعد استقالة حكومة حسان دياب في العاشر من أغسطس 2020، بعد 6 أيام من انفجار مرفأ بيروت.

وحوت مسودة البيان 9 ثوابت وطنية، أبرزها التزام أحكام الدستور والشرائع والمواثيق الدولية، واستئناف المفاوضات (غير المباشرة مع إسرائيل) لحماية الحدود البحرية (المتوقفة منذ مايو بعد 5 جولات أولاها في أكتوبر 2020)، وتأكيد حق المواطنين اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا).

وتضمنت الثوابت متابعة مسار المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، لإقفال هذا الملف في الثلاثين من يوليو 2022، فضلا عن تعزيز علاقات لبنان عربيا.

واشتملت المسودة على 9 تعهدات لتدارك الانهيار المالي والاقتصادي، وهي: استئناف التفاوض مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى اتفاق خطة دعم، ومعاودة التفاوض مع الدائنين للاتفاق على آلية لإعادة هيكلة الدين العام، وإنجاز موازنة 2022 وتضمينها بنودا إصلاحية مالية. ووضع خطة وتشريع قانون لمعالجة الأوضاع المالية والمصرفية، وتصحيح الرواتب والأجور، وإقفال المعابر غير الشرعية، والحد من التهرب الضريبي، والالتزام ببنود "المبادرة الفرنسية"، واستكمال خطة الإصلاح.

وهذه المبادرة أطلقها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من بيروت، بعد أيام من انفجار مرفأ العاصمة، ومن أبرز بنودها تشكيل حكومة جديدة، على أن تتبع ذلك إصلاحات إدارية ومصرفية.

وشمل البيان أيضا مهمة إنقاذية للحكومة، ترتكز على استكمال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت لكشف الحقيقة ومعاقبة المرتكبين واستكمال مساعدة المتضررين، واتخاذ إجراءات غير مسبوقة وتقليدية تلاقي طموحات المنتفضين، ووقف نزيف الهجرة وتحقيق ثلاثية يلتقي حولها اللبنانيون ومرتكزاتها الأمان والاستقرار والنهوض.

وشملت المسودة مهمة إنقاذية للحكومة، ترتكز على استكمال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت لكشف الحقيقة ومعاقبة الجناة واستكمال مساعدة المتضررين، واتخاذ إجراءات غير مسبوقة وتقليدية تلاقي طموحات المنتفضين، ووقف نزيف الهجرة وتحقيق ثلاثية يلتقي حولها اللبنانيون ومرتكزاتها الأمان والاستقرار والنهوض.

مذكرة توقيف بحق وزير سابق في قضية انفجار مرفأ بيروت

بيروت – أصدرت السلطات اللبنانية الخميس مذكرة توقيف غيابية بحق وزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس، على خلفية التحقيقات في انفجار مرفأ العاصمة بيروت، فيما تعرقل الحسابات السياسية داخل البرلمان اللبناني مثول الوزراء السابقين أمام القضاء العدلي وتدفع نحو استجوابهم ضمن لجان نيابية.

وتغيّب الوزير السابق عن حضور جلسة الاستجواب الخميس، وهو مُبلغ مسبقا بموعد الجلسة، الأمر الذي اعتبره القاضي طارق بيطار امتناعا عن المثول لاستجوابه.وفنيانوس حليف لجماعة حزب الله كانت الولايات المتحدة قد وضعته على لائحة العقوبات لصلته بالجماعة التي تصنفها واشنطن منظمة إرهابية.

وكان بيطار قد أصدر مذكرة إحضار لرئيس الوزراء السابق حسان دياب ومسؤولين كبار آخرين، ومن بينهم فنيانوس الذي وجه له قاضي التحقيق السابق فادي صوان مذكرة اتهام بتهمة الإهمال. وبالتزامن مع ذلك نظم العشرات من أهالي ضحايا الانفجار وقفة أمام قصر العدل ببيروت، رفضا لما يعتبرونه تدخلات سياسية في القضاء، وللمطالبة بمحاسبة المتهمين في القضية.

ووقع الانفجار في الرابع من أغسطس 2020، وأسفر عن مصرع 217 شخصا وإصابة نحو 7 آلاف آخرين، فضلا عن دمار مادي هائل في أبنية سكنية وتجارية.

ووفق تحقيقات أولية وقع الانفجار في العنبر رقم 12 من المرفأ، الذي تقول السلطات إنه كان يحوي نحو 2750 طنا من مادة نترات الأمونيوم الشديدة الانفجار، كانت مصادرة من سفينة ومخزنة منذ عام 2014.

تركيا تحشد لمواجهة محتملة مع قسد

دمشق – بدأت مؤخرا عملية تحشيد واسعة في شمال شرق سوريا ترجمتها اندماجات الفصائل التابعة لـ"الجيش الوطني السوري" الموالي لتركيا، وسط تصاعد الحديث عن احتمالات شن عملية عسكرية موسعة تعدّ لها أنقرة منذ فترة ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) المدعومة أميركيا.

وأعلنت خمسة فصائل تابعة لـ"الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا مؤخرا، اندماجها ضمن تشكيل عسكري جديد باسم "الجبهة السورية للتحرير"، بقوام 15 ألف مقاتل.

وقالت "الجبهة السورية للتحرير" في بيان التأسيس، إن التشكيلات العسكرية لفرق "الحمزة، المعتصم، السلطان سليمان شاه، صقور الشمال، 20، اندمجت بشكل كامل بهدف إنهاء الحالة الفصائلية، وإيجاد قيادة واحدة وفاعلة، تتجاوز حدود التنسيق للعمل تحت مظلة "الجيش الوطني السوري". وأوضحت أن الاندماج الكامل يشمل توحيد المكاتب العسكرية والأمنية والسياسية، والمالية والإعلامية والعلاقات، باسم "الجبهة السورية للتحرير"، بهدف "الارتقاء بالواقع العام وضبط الأمن ودعم الاستقرار في المناطق المحررة وتعزيز دور المؤسسات الرسمية، وتمكين الحكومة السورية المؤقتة".

وأكد البيان على العمل لدعم وتمكين كلّ من المؤسسات الرسمية المتمثلة بوزارة الدفاع والشرطة العسكرية والقضاء العسكري والشرطة المدنية، للنهوض بواقع المناطق الخاضعة لسيطرة "الجيش الوطني" في الشمال السوري.

وأشار البيان إلى أن اندماج الفصائل الخمسة "خطوة" أولى، داعية الفصائل الأخرى إلى الاندماج بشكل كامل.

واختارت "الجبهة السورية للتحرير" قائد فرقة "المعتصم" معتصم عباس قائدا لها، على أن يكون نائبه قائد فرقة "الحمزة" سيف أبوبكر.

ومع التشكيل الجديد، تكون فصائل "الجيش الوطني" قد أعادت ترتيبها ضمن ثلاثة تكتلات رئيسية، هي "الجبهة الوطنية للتحرير" العاملة في إدلب، غرفة عمليات القيادة الموحدة "عزم"، و"الجبهة السورية للتحرير"، على محاور أرياف حلب والحسكة والرقة.

وسبق أن شكّلت فصائل تابعة لـ"الجيش الوطني السوري" في منتصف شهر أغسطس الماضي، ما سمّي بـ"غرفة عمليات عزم"، التي ضمت: فيلق الشام - قطاع الشمال، لواء السلام، الفرقة الثانية المشكّلة من جيش النخبة، اللواء 113، فيلق المجد، الفرقة 13 المشكّلة من فرقة السلطان محمد الفاتح، لواء سمرقند، ولواء الوقاص.

وبذلك باتت فصائل المعارضة السورية شمالي البلاد، موزعة على ثلاثة كيانات، مع انضواء فصائل محافظة إدلب في الشمال الغربي، ضمن "الجبهة الوطنية للتحرير" في إدلب.وإلى جانب الاندماجات الأخيرة بين فصائل المعارضة الموالية لتركيا، أفادت مصادر سورية أن عناصر "الجيش الوطني السوري" تخوض منذ فترة دورات تدريبية عسكرية على مختلف صنوف الأسلحة والتدريبات البدنية، ما يشي بتحضيرها لمعركة محتملة ضد قسد.

وسيطرت فصائل "الجيش الوطني السوري"، المدعومة من تركيا، في الثامن عشر من مارس 2018، على كامل مدينة عفرين ومحيطها، عقب معارك عنيفة مع قسد أفضت إلى انسحابها من تلك المناطق، وبسط نفوذ الفصائل الموالية لأنقرة على مدينة عفرين، والمناطق التابعة لها بريف حلب الشمالي (شمال سوريا).

وأعقب ذلك عمليات عسكرية تمكنت خلالها الفصائل من السيطرة على جرابلس والباب والراعي في ريف حلب الشرقي، وعلى مدينتي رأس العين وتل أبيض في الحسكة شمال شرقي سوريا، في أواخر عام 2019.

فوضى السلاح بيد الحركات تعكر صفو الخرطوم

الخرطوم – بعيدا عن مناطق النزاع في دارفور (غرب)، وولايتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق)، صعدت إلى السطح قضية سلاح الحركات المسلحة في العاصمة السودانية الخرطوم.

وتشهد دارفور قتالا بين الحكومة وحركات مسلحة منذ عام 2003. أما جنوب كردفان والنيل الأزرق فتشهدان قتالا بين القوات الحكومية والحركة الشعبية – شمال منذ عام 2011، وأدت هذه الحروب إلى مقتل عشرات الآلاف ونزوح ولجوء ملايين.

ووصلت الحركات المسلحة إلى الخرطوم وعدد من مدن البلاد، عقب توقيع اتفاق السلام في أكتوبر الماضي في إطار بند الترتيبات الأمنية.

وتقول الحكومة السودانية إن هذه القوات حددت لها معسكرات توجد فيها إلى حين الشروع في تنفيذ الاتفاق بدمج بعض أفرادها في الجيش السوداني وتسريح بعضها الآخر.

ولا توجد إحصاءات رسمية أو تقديرية لعدد قوات الحركات المسلحة بالعاصمة الخرطوم، أو أي من المدن التي توجد فيها في محافظات البلاد الـ18.

والاثنين الماضي أكد وزير الدفاع الفريق ياسين إبراهيم استعداد الجيش السوداني للعمل مع كل الجهات ذات الاختصاص لتنفيذ بروتوكول الترتيبات الأمنية.

وأشار، في ورشة نظمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة "يونيتامس" بالخرطوم، إلى أن عدم توافر التمويل حال دون تنفيذ بروتوكولات الترتيبات الأمنية.

لكن اندلاع مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية وأفراد من الحركات المسلحة بالأعيرة النارية في مطلع سبتمبر الجاري، في ضاحية سوبا جنوبي الخرطوم، وهو حي سكن مكتظ بالمدنيين، أثار مخاوف على الاستقرار والأمن بالبلاد ومستقبل اتفاق السلام.

وتزامنت هذه الحادثة مع إقرار الحكومة بالبطء في تنفيذ الترتيبات الأمنية لنقص التمويل، مع تأكيدها على التزامها بتنفيذ بند الترتيبات وفق الاتفاق، ما يجعل الأمور قابلة للتطور في اتجاهات قد تكون خطيرة، بحسب المتابعين.

وهذه هي الحادثة الأولى لاشتباك لقوات أمنية حكومية مع الحركات المسلحة، لكنها ليست الأولى في استخدام سلاح الحركات داخل العاصمة.

وفي مارس الماضي اشتبكت مجموعتان من حركة الجبهة الثورية الثالثة "تمازج" في حي بري شرق الخرطوم بالأسلحة، ما أدى إلى تدخل قوات الشرطة وإلقاء القبض على 19 فردا من الحركة شاركوا في الاشتباكات.

وفي الرابع عشر من الشهر ذاته أعلنت السلطات السودانية أن حركة تحرير السودان بقيادة مناوي أخلت مقر اللجنة الأولمبية بعد صدور قرار من مجلس السيادة بترحيل هذه القوات إلى معسكر السليت، شرقي الخرطوم.

وفي التاسع والعشرين من أغسطس الماضي وقعت الحكومة السودانية والجبهة الثورية (حركات مسلحة) في مسار دارفور بروتوكول الترتيبات الأمنية، وكذلك بروتوكول الترتيبات الأمنية مع الجبهة الثورية في مسار المنطقتين النيل الأزرق وجنوب كردفان.

وتضمنت الترتيبات الأمنية أيضا تشكيل قوات مشتركة بين القوات الحكومية والحركات المسلحة، لحفظ الأمن وحماية المدنيين في مناطق النزاع.

ويرى مراقبون أن وجود قوات الحركات المسلحة في الخرطوم من شأنه تعزيز الثقة بين الحكومة وهذه الحركات، وكذلك يؤكد على أهمية وجودها كجزء من السودان بعد إسقاط النظام السابق (نظام البشير 1989 – 2019).

غير أن مراقبين آخرين يرون أن وجود هذه القوات القتالية وبأسلحتها داخل المدن يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في الخرطوم، ويتطلب البدء الفعلي في إخراج هذه القوات إلى خارج المدن إلى حين إكمال بند الترتيبات الأمنية.

ولعل ما يثير الخوف هو الوجود العسكري لهذه الحركات بأسلحتها بين المواطنين واستخدامها حتى في حالات الشجار العادي.

أمين مجذوب

يجب إخراج قوات الحركات المسلحة من العاصمة وبقية المدن

عثمان فضل الله

التأخير في الترتيبات الأمنية يشكل خللا في تنفيذ اتفاق السلام

وتنحصر المطالب بسحب قوات هذه الحركات وجمعها في معسكرات خارج العاصمة إلى حين تنفيذ الترتيبات الأمنية، إما بدمج القوات في الجيش أو بإعادة تسريح جزء من مقاتلي الحركات.

ويعتبر الخبير الاستراتيجي اللواء المتقاعد أمين مجذوب أن أحداث سوبا "هي نتاج أخطاء تراكمية في وجود القوات الموقعة على اتفاق سلام في الخرطوم، وذلك لعدم تحديد أماكن وجود هذه القوات، لفحصها وتدريبها وتنفيذ اتفاق الترتيبات الأمنية على الأرض".

وقال مجذوب إن "الاضطرابات الأمنية في سوبا بسبب قوات الحركات المسلحة الموجودة داخل منطقة سكنية، وهي قوات متفلتة، تشير بوضوح إلى أخطاء التفاوض التي تتحملها القيادة السياسية بأنها سمحت لهذه القوات بدخول المدن".

ويشير إلى أن اتفاقية الترتيبات الأمنية حددت لهذه القوات أن توجد على بعد 50 كيلومترا من المدن، في كل مناطق النزاع وليس العاصمة الخرطوم.

ويرى مجذوب أنه "يجب حسم مسألة وجود قوات الحركات المسلحة في العاصمة بإخراجها من الخرطوم وبقية المدن، وإعادة تدريبها ودمجها، وفق اتفاق السلام".

وفي الثلاثين من مارس الماضي أصدر مجلس الأمن والدفاع السوداني، أعلى هيئة أمنية بالبلاد ويترأسها عبدالفتاح البرهان، قرارا بإنهاء "مظاهر الوجود المسلح" في العاصمة الخرطوم والمدن الرئيسية، لمواجهة الخلل الأمني في البلاد.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي عثمان فضل الله أن الحوادث الأخيرة توضح بجلاء أن هناك خلافات بدأت تظهر داخل شركاء السلام من الحركات المسلحة.

ويضيف أن "وجود هذه الحركات داخل الخرطوم والمدن بسلاحها هو أمر مقلق وقد تتكرر منها حالات الانفلات لأن هذه الحركات معرضة للانشقاق في أي وقت".

ويعتبر أن التأخير في بند الترتيبات الأمنية لتحديد مناطق وجود قوات هذه الحركات وعددها يشكل خللا في تنفيذ بنود اتفاق السلام.

ويعد إحلال الأمن والسلام من أبرز أولويات السلطة في السودان خلال مرحلة انتقالية بدأت في الحادي والعشرين من أغسطس 2019، تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الخرطوم اتفاقا لإحلال السلام في الثالث من أكتوبر الماضي.

عقبة أمام السلام